

Distr.: Limited
2 November 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

اللجنة الثانية

البند ٥٩ من جدول الأعمال

نحو إقامة شراكات عالمية

أرمينيا، إسبانيا، إستونيا، ألبانيا، ألمانيا، أوكرانيا، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، بيرو، تركيا، الجبل الأسود، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية التشيكية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، الدانمرك، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السنغال، السويد، شيلي، صربيا، غابون، غانا، غواتيمالا، فرنسا، فنلندا، قبرص، كرواتيا، لااتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية ترازيا المتحدة، النرويج، النمسا، هندوراس، هنغاريا، هولندا، اليونان: مشروع قرار

نحو إقامة شراكات عالمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢١٥/٥٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٧٦/٥٦ المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ١٢٩/٥٨ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢١٥/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٢١١/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧،

وإذ تؤكّد من جديد الدور الحيوي للأمم المتحدة، بما في ذلك الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، في تعزيز الشراكات في سياق العولمة،



وإذ تشدد على الطابع الحكومي الدولي للأمم المتحدة والدور الرئيسي للحكومات ومسؤوليتها في صنع السياسات على الصعيدين الوطني والدولي،

وإذ تعيد تأكيد تصميمها على تهيئة بيئة، على الصعيدين الوطني والعالمي على السواء، تفضي إلى التنمية الاقتصادية المستدامة والتخفيف من حدة الفقر والاستدامة البيئية،

وإذ تحيط علما بالتزايد المتواصل في عدد الشراكات بين القطاعين العام والخاص في جميع أنحاء العالم،

وإذ تشير إلى الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة للألفية^(١)، ولا سيما الأهداف الإنمائية للألفية، وما حظيت به تلك الأهداف من إعادة تأكيد في نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(٢)، وبخاصة ما يتعلق منها بإقامة شراكات عن طريق إتاحة فرص أكبر لتمكين القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني بصفة عامة من الإسهام في تحقيق أهداف المنظمة وبرامجها، وبخاصة في السعي إلى تحقيق التنمية والقضاء على الفقر،

وإذ تشير أيضا إلى أن مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ شجع على اتباع ممارسات مسؤولة في مجال الأعمال التجارية،

وإذ تشدد على أن التعاون بين الأمم المتحدة وجميع الشركاء المعنيين، ومنهم القطاع الخاص، سيعزز المقاصد والمبادئ المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة، ويمكن أن يسهم بشكل ملموس في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وكذلك نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة والاستعراضات التي تجريها بشأنها، وبخاصة في مجالي التنمية والقضاء على الفقر، وسيجري الاضطلاع بهذا التعاون على نحو يحفظ نزاهة المنظمة وحيادها واستقلالها،

وإذ تشدد أيضا على أهمية مساهمة القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في تنفيذ نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما،

وإذ تؤكد من جديد أن مواصلة عملية متابعة شاملة يشارك فيها شتى أصحاب المصلحة المتعددين لمؤتمر الدوحة المنعقد في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، مع جهات منها المجتمع الدولي والقطاع الخاص، أمر ذو أهمية بالغة، على أن يؤخذ في الاعتبار المسؤولية الرئيسية التي تقع على عاتق جميع المشاركين في عملية

(١) انظر القرار ٢/٥٥.

(٢) انظر القرار ١/٦٠.

تمويل التنمية للإمساك بزماء هذه العملية وتنفيذ التزامات كل منهم بطريقة متكاملة، وإذ ترحب في هذا الصدد بالمشاركة الفاعلة لكيانات المجتمع المدني والقطاع الخاص،

وإذ تعترف بضرورة القيام، عند الاقتضاء، بتعزيز قدرات الدول الأعضاء على الانخراط بشكل فعال في شراكات على جميع الصعد، وفقا للأولويات والتشريعات الوطنية، وإذ تشجع على تقديم الدعم الدولي لبذل هذه الجهود في البلدان النامية،

وإذ تشدد على أنه بمقدور جميع الشركاء المعنيين، ومنهم القطاع الخاص، الإسهام في التصدي للعقبات التي تواجه البلدان النامية في تعبئة الموارد اللازمة لتمويل تنميتها المستدامة وفي تحقيق الأهداف الإنمائية للأمم المتحدة بوسائل عديدة، من بينها توفير الموارد المالية والحصول على التكنولوجيا وتوفير الخبرة في مجال الإدارة وتقديم الدعم لبرامج الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا والسل والأمراض الأخرى وتوفير الرعاية والعلاج للمصابين بها، بطرق منها تخفيض أسعار الأدوية، عند الاقتضاء،

وإذ ترحب بالجهود التي يبذلها جميع الشركاء المعنيين، ومنهم القطاع الخاص، للمشاركة في عملية التنمية كشركاء ملتزمين يعتمد عليهم ولمراعاة الآثار الإنمائية والاجتماعية والآثار المتعلقة بحقوق الإنسان والمسائل الجنسانية والبيئية، وليس مجرد الآثار الاقتصادية والمالية المترتبة على ما يضطلعون به من أعمال، وللسعي، بصفة عامة، إلى قبول المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات والوفاء بها، أي جعل هذه القيم والمسؤوليات تؤثر في سلوكها وسياساتها القائمة على حوافز الربح، بما يتماشى مع القوانين والأنظمة الوطنية، وإذ تشجع على بذل المزيد من هذه الجهود،

وإذ تؤكد على أنه، في مواجهة الأزمات المتعددة الناجمة عن الأزمة المالية والاقتصادية، وارتفاع أسعار المواد الغذائية وخطر تغير المناخ، من الضروري أكثر من أي وقت مضى تكثيف التعاون وزيادة الالتزام من قبل جميع الشركاء المعنيين، بمن فيهم القطاع الخاص والمجتمع المدني، وإذ تعترف في هذا السياق بالإمكانيات التي تتيحها الشراكات في المساعدة على تنفيذ الأهداف المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، بمزيد من الفعالية،

وإذ تؤكد أيضا على ضرورة التوصل إلى توافق عالمي في الآراء على القيم والمبادئ الأساسية التي من شأنها تعزيز تنمية اقتصادية مستدامة عادلة ومنصفة، وعلى أهمية المسؤوليتين الاجتماعية والبيئية للشركات كعنصرين هامين في هذا التوافق،

وإذ تلاحظ باهتمام أن الدعوة من جديد، في أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية، إلى الالتزام بالقيم والمبادئ في الأعمال التجارية أدت إلى مشاركة القطاع الخاص بشكل قوي ومتزايد باستمرار في دعم أهداف الأمم المتحدة،

وإذ تعيد تأكيد الالتزام في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ بالعمل الفاعل على تشجيع تعميم مراعاة المنظور الجنساني في تصميم السياسات والبرامج في جميع الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتنفيذها ورصدها وتقييمها، والالتزام كذلك بتعزيز قدرات منظومة الأمم المتحدة في المجال الجنساني،

وإذ ترحب بمبادئ الاستثمار المسؤول التي تحظى بدعم الأمم المتحدة، والتي يُسعى من خلالها إلى مراعاة القضايا البيئية والاجتماعية والحكومية في القرارات الاستثمارية،

وإذ تحيط علماً مع التقدير بالتقدم المحرز في أعمال الأمم المتحدة المتصلة بالشركات، وبخاصة في إطار العديد من مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها وأفرقة عملها ولجانها ومبادراتها، والاتفاق العالمي للأمم المتحدة الذي أعلن عنه الأمين العام، والتحالف العالمي من أجل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتنمية، وصندوق الأمم المتحدة للشركات الدولية، وإذ ترحب بإقامة عدد كبير من الشركات على الصعيد الميداني، تضم العديد من وكالات الأمم المتحدة والشركاء غير الحكوميين والدول الأعضاء، مثل تحالف الأمم المتحدة بين القطاعين العام والخاص لأغراض التنمية الريفية،

وإذ تسلم بالدور الحيوي الذي لا يزال يؤديه مكتب الاتفاق العالمي في تعزيز قدرة الأمم المتحدة كشريك استراتيجي للقطاع الخاص وفقاً للولاية المسندة إليه من الجمعية العامة،

١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجميع الشركاء المعنيين، وخاصة القطاع الخاص^(٣)؛

٢ - تؤكد أن الشركات علاقات طوعية وتعاونية بين أطراف عدة، حكومية وغير حكومية على السواء، يتفق فيها المشاركون جميعاً على العمل معاً لتحقيق غرض مشترك أو القيام بمهمة معينة وعلى تقاسم المخاطر والمسؤوليات والموارد والفوائد، حسبما يتفق عليه في ما بينهم؛

٣ - تؤكد أيضاً أهمية مساهمة الشركات الطوعية في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، مع إعادة التأكيد على أنها مكمل

(٣) A/64/337.

للاللتزامات التي قطعتها الحكومات على نفسها بغية تحقيق هذه الأهداف، وليس المقصود بها أن تكون بديلا عن تلك الللتزامات؛

٤ - **تؤكد كذلك** أنه ينبغي للشراكات أن تكون متسقة مع القوانين الوطنية والاستراتيجيات والخطط الإنمائية الوطنية، وكذلك مع أولويات البلدان التي يجري تنفيذ الشراكات فيها، مع مراعاة التوجيهات التي تقدمها الحكومات في ما يتصل بذلك؛

٥ - **تشير** إلى أن مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ رحب بالإسهامات الإيجابية للقطاع الخاص والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، في تعزيز وتنفيذ البرامج المتعلقة بالتنمية وحقوق الإنسان، وتشير أيضا إلى أن مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ أعرب عن عزمه على تعزيز إسهام المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين في جهود التنمية الوطنية، وكذلك في تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية، وشجع الشراكات بين القطاعين العام والخاص في المجالات التالية: توفير استثمارات وفرص عمل جديدة وتمويل التنمية والصحة والزراعة وحفظ الطبيعة والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وإدارة البيئة والطاقة والغابات وأثر تغير المناخ؛

٦ - **تعترف** بالدور الذي يمكن أن تؤديه الشراكات بين القطاعين العام والخاص في الجهود المبذولة للقضاء على الفقر والجوع، وكذلك في تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بتقديم الخدمات الاجتماعية وفي إحراز تقدم في تحقيق مزيد من النتائج الإيجابية في مجال العدالة الصحية، على أن تراعى ضرورة كفالة أن تماشى أنشطة تلك الشراكات تماما مع مبدأ السيطرة الوطنية على الاستراتيجيات الإنمائية، وكذلك ضرورة المساءلة الفعالة والشفافية في تنفيذها؛

٧ - **تهيب** بالمجتمع الدولي أن يواصل التشجيع على اتباع نهج تقوم على تعدد أصحاب المصلحة في التصدي لتحديات التنمية في سياق العولمة؛

٨ - **تخطط علما مع الاهتمام** بالخطوات التي اتخذها الأمم المتحدة للتركيز أكثر على جوانب التأثير والشفافية والمساءلة والاستدامة، وتطلب من الأمين العام ضمان التنفيذ الفعال للمبادئ التوجيهية بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص باعتبارها خطوة هامة نحو وضع نهج أكثر اتساقا على نطاق المنظومة إزاء الشراكات بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص، وتشجع الوكالات المتخصصة على مواصلة مبادئها التوجيهية التكميلية المتعلقة بشراكتها مع القطاع الخاص مع المبادئ التوجيهية المنقحة؛

٩ - **تدعو** الأمم المتحدة إلى القيام، عند النظر في الشراكات، إلى اختيار كيانات القطاع الخاص التي تبرهن على مواطنها المسؤولة بدعم القيم الأساسية للأمم المتحدة

وقضاياها على النحو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة وغيره من الاتفاقيات والمعاهدات ذات الصلة، وكذلك من خلال الالتزام بمبادئ الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، بترجمتها، على الصعيد المؤسسي، إلى سياسات تنفيذية ومدونات قواعد سلوك، ومراعاتها في نظمها للإدارة والمراقبة والإبلاغ؛

١٠ - **تهيب** بكيانات الأمم المتحدة ضمان إتاحة المعلومات المتعلقة بطبيعة ونطاق الترتيبات التعاونية الرئيسية داخل كيان الأمم المتحدة المعني، ولعامة الجمهور، ضمانا للشفافية في التعاون مع القطاع العام؛

١١ - **تشجع** الاتفاق العالمي للأمم المتحدة على مواصلة أنشطته بوصفه شراكة مبتكرة بين القطاعين العام والخاص للنهوض بقيم الأمم المتحدة وممارسات الأعمال التجارية المسؤولة داخل منظومة الأمم المتحدة وفي ما بين أوساط الأعمال التجارية العالمية، بوسائل منها زيادة عدد الشبكات المحلية؛

١٢ - **تعترف** بما يمكن للاتفاق العالمي للأمم المتحدة أن يقدمه من مساهمة إيجابية في استعادة وبناء الثقة في الأسواق وتعترف في هذا الصدد بأهمية المبادئ العشرة للاتفاق؛

١٣ - **ترحب** بإنشاء منتدى للقطاع الخاص بالاقتراح مع المناقشة السنوية للجمعية العامة من أجل إسهام أوساط الأعمال والمجتمع المدني في المناقشات الحكومية الدولية، بدءا من منتدى القطاع الخاص التابع للأمم المتحدة المنشأ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، للتركيز على توفير الغذاء بشكل مستدام في إطار السعي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، متبوعا بمحفل الأمم المتحدة للقيادات المعني بتغير المناخ في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩؛

١٤ - **تشجع** التعاون بين الاتحاد الأفريقي والاتفاق العالمي على دعم تعزيز مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، كما هو مبين في قرارات الاتحاد الأفريقي ذات الصلة؛

١٥ - **تقر** بالعمل الجاري للأمم المتحدة في مجال الشراكات، وبخاصة في إطار مختلف مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها وأفرقة عملها ولجانها، ضمن ولاية كل منها، وتشجع، في هذا الصدد، على تقديم التدريب الوافي، حسب الاقتضاء؛

١٦ - **تشجع** مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها، عند الدخول في شراكات بين القطاعين العام والخاص، أن تؤكد على أهمية المسؤولية الاجتماعية والبيئية والاستدامة في الأسواق لاستعادة الثقة في السوق والنمو المستدام، وتشجع أيضا القطاع الخاص على إدماج

أفضل للمعايير الاجتماعية والبيئية والمتعلقة بأسلوب الإدارة في استراتيجياته المؤسسية المستدامة؛

١٧ - **تشجع كذلك** مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها المعنية على تبادل ما يتعلق بالموضوع من دروس مستفادة وتجارب إيجابية مستمدة من الشراكات، مع جهات منها أوساط الأعمال، كمساهمة في تطوير شراكات أكثر فعالية للأمم المتحدة؛

١٨ - **تخطط علما مع التقدير** بجهود الأمين العام الرامية إلى تحسين إدارة الشراكات عن طريق تعزيز التدريب الملائم على جميع المستويات ذات الصلة والقدرات المؤسسية في المكاتب القطرية والتركيز الاستراتيجي وتولي زمام الأمور محليا وتبادل أفضل الممارسات وتحسين عمليات اختيار الشركاء، وتهيب بكيانات الأمم المتحدة التي تتعامل مع القطاع الخاص كشريك في عملها تخصيص الموارد الكافية ووضع أطر السياسات العامة والقدرات المؤسسية اللازمة لإقامة شراكة تكون المنفعة فيها متبادلة، وتشجع على مواصلة تطوير جهات التنسيق بين منظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص بغرض الاستفادة وتقاسم أفضل الممارسات والمعلومات؛

١٩ - **تطلب** من الأمين العام أن يقوم، بالتشاور مع الدول الأعضاء، بتعزيز آليات تقييم أثر الشراكات، في حدود الموارد القائمة، مع مراعاة أفضل الأدوات المتاحة، من أجل كفالة الإدارة الفعالة والمساءلة وتيسير الاستفادة الفعالة من حالات النجاح والإخفاق على حد سواء؛

٢٠ - **ترحب** بالنهج المبتكرة لاستخدام الشراكات كوسيلة لتنفيذ الأهداف والبرامج بشكل أفضل، وبخاصة في دعم السعي إلى تحقيق التنمية والقضاء على الفقر، وتشجع هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها ذات الصلة على مواصلة بحث هذه الإمكانيات، وتدعو مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية إلى القيام بذلك أيضا، آخذة في الاعتبار اختلاف ولاياتها وأساليب عملها وأهدافها، وكذلك الأدوار الخاصة التي يضطلع بها الشركاء المعنيون غير الحكوميين؛

٢١ - **توصي**، في هذا السياق، بأن تعزز الشراكات أيضا القضاء على جميع أشكال التمييز، بما في ذلك التمييز على أساس نوع الجنس، في مجال العمالة والمهن؛

٢٢ - تكرر طلبها:

(أ) إلى جميع الهيئات داخل منظومة الأمم المتحدة التي تدخل في شراكات أن تكفل نزاهة المنظمة واستقلالها وأن تدرج معلومات عن الشراكات في ما تقدمه من تقارير بصفة منتظمة، حسب الاقتضاء، في مواقعها على الإنترنت وبغير ذلك من الوسائل؛

(ب) إلى الشركاء أن يقدموا إلى الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين ووكالات الأمم المتحدة وهيئاتها ذات الصلة وغيرها من المنظمات الدولية التي يتعاملون معها المعلومات ذات الصلة وأن يتبادلوها معها على نحو ملائم، بوسائل منها التقارير، مع توجيه اهتمام خاص إلى أهمية تبادل المعلومات في ما بين الشراكات بشأن خبراتها العملية؛

٢٣ - **تطلب** من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.